الكفار منافية للحكمة على ما ظنوا فإن قالوا قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن وفي جواز
العفو عن المسيء تسوية بينهما فيمتنع العفو عقلا عليه تعالى فيجب العقاب أي وقوعه
منه تعالى لأنه يثبت بتركه العقاب نقص في نظر العقل لكونه خلاف قضية الحكمة كما سبق ذكره
في الأصل الرابع من أصول الركن الثالث من معنى الوجوب المنسوب إليه تعالى وهو مما
ونحن نجيب بعد التنزل إلى تسليم قاعدة الحسن والقبح العقليين بمنع كون قضية الحكمة
التفرقة ولو سلم فيجوز أن يكون التفرقة بوجه آخر غير دوام تعذيب المسيء كحرمانه
النعيم دون تعذيب بالنار وبشفيع الأنبياء عليهم الصلوة والسلام والصلحاء
من الشهداء وغيرهم للأحاديث الصحيحة الكثيرة المتواترة المعنى ومنها حديث
أبي سعيد في الصحيحين أن ناسا قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة الحديث
بطوله وفيه فيقول الله تعالى شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون
ولم يبق إلا أرحم الراحمين الحديث وحديث أبي سعيد أيضا عند الترمذي وحسنه
أن من أمتي من يشفع للفئام ومنهم من يشفع للقبيلة وللرجل والرجلين
على قدر عمله ومنها حديث الترمذي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ليدخلن الجنة
بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم وقد اختلف في كيفية الإعادة بعد
الموت ويصير البدن ترابا فذهبت طائفة من الكرامية أتباع محمد بن كرام بتشديد
الراء وبعضهم يخففها إلى أن الجواهر أي الأجزاء التي منها تأليف البدن لا تنعدم
بل تتفرق وتختلط بغيرها وتتصور بصورة التراب مثلا وقد زالت منها الحيوة
واللون والرطوبة والهيئة والتركيب ثم يجمعها الله سبحانه ويؤلفها على النهج
الأول كما كانت وأصل النهج سلوك الطريق ويطلق مرادا به الطريق والحال
والصفة وهو المراد هنا ووجه ما قاله هؤلاء أن الأجزاء المتفرقة المذكورة
المذكورة قابلة للجمع [illegible] والله سبحانه عالم بتلك الأجزاء وأنها لأي بدن من
الأبدان قادر على جمعها وتأليفها لما تقرر من عموم علمه تعالى لكل المعلومات وشمول
قدرته لكل الممكنات وصحة القبول من القابل والفعل من الفاعل يوجب صحة الوقوع

الوقوع وجوازه قطعا وهو المطلوب وهؤلاء ينكرون إعادة المعدوم والحق
أنها أي الجواهر التي منها تأليف البدن تنعدم كلها إلا بعضا منها منصوصا عليه
في الحديث الصحيح وهو عجب الذنب ثم تعاد بعينها بعد عدمها وإنما قلنا بذلك لظاهر
قوله صلى الله عليه وسلم كل ابن آدم يفنى إلا عجب الذنب وفي الحديث في الصحيحين ليس
من الإنسان شيء لا يبلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم
القيمة وفي رواية لمسلم وأبي داود والنسائي كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب
الذنب منه خلق ومنه يركب وفي أخرى لمسلم أيضا أن في الإنسان عظما لا تأكله
الأرض أبدا منه يركب الخلق يوم القيمة قالوا أي عظم هو يا رسول الله قال عجب الذنب
وفي رواية لأحمد وابن حبان قيل وما هو يا رسول الله قال مثل حبة خردل منه تنشأون
وهو بفتح العين المهملة وسكون الجيم ثم موحدة محله أسفل الصلب عند رأس
العصعص بضمة المحل محل أصل الذنب من ذوات الأربع والمسألة عند المحققين
ظنية يعني مسألة أن الإعادة هل هي جمع الجواهر المتفرقة المختلطة أو إيجادها
بعد عدمها وممن صرح بذلك منهم حجة الإسلام في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد
قال فإن قيل ما تقولون أتعدم الجواهر والأعراض ثم تعادان جميعا أو تعدم الأعراض
دون الجواهر وإنما تعاد الأعراض قلنا كل ذلك ممكن ولكن ليس في الشرع دليل
قاطع على تعيين أحد هذه الممكنات يعني أن الأدلة الواردة ظنية قال المص
فالحق في المسألة بحسب ما قامت عليه وضح الأدلة وقوع الكيفيتين إعادة ما
انعدم بعينه وتأليف ما تفرق من الأجزاء لا الحكم بأنه أي الشأن إنما يكون
الوجه الذي يقع عليه الإعادة كلا أي إعادة المعدوم بعينه أو كلا أي جمع المتفرق
أي إنما يكون على أحد الوجهين على التعيين دون الآخر للحكم باستحالة خلافه لأن خلافه
ممكن وإنما قلنا بوقوع الإعادة على الكيفيتين معا لشمول القدرة الإلهية لكل
الممكنات ولما مر من إعادة ما انعدم فأشار إليه بقوله وتأليف ما تفرق أمر ممكن
أما إمكان تأليف ما تفرق فظاهر كما مر وأما إمكان إعادة ما انعدم فأشار

Copyright King Saud University